

من دهنه وكسبه كان اولي ليكون راجعا للثمن شيئا

خللاي حاله كون كل منهما صائرا عصيرا او خلاو هما جنسان لا خلتا في باق  
اسما وصفة في يجوز بيع احدهما بالاخر متصلا في حال لان ما ذكر  
اي من الدهن والكسب وعصير الغنم والخل والاقال حالها قال  
فعلم اي من هذين قولهم وتعتبر المائنة سقاف وقوله فاكتر في  
يكون حيا ودهنا وكسبا وكالغني يكون زينا وعصيرا وطلاو كاللبن  
يكون هليبا وخيرا ونحوها وسمنا ودهن السم والسم والسم  
والذي له حالها تحت كسبه ورطب لا يتزبها ولا يتزبها العصور والخل  
شيئا في بيعه بيع كل من هذين السم الذي هو صلب مسكوب  
السم وما اخذ منه ان السم والشيرم والكسب القائل يباع كل منهما  
بمثله وكذا الشيرم بالكسب الخالي من الدهن ولو مع التفاضل في  
الاخيرة ويمتص بيع السم بالشيرم وبالغنيمة وبالكسب لان الخل  
يباع بما اخذ منه كما اشار اليه بقوله ولا حبه به وان لم يكن فيه  
دهنية ولا بالشيرم كما يؤخذ من قول المغز ولا يفسر فيما اخذ من  
فيهما الا لاشتمالها عليهما فهو عشرة اربعة صحبة وستة باطنية  
تكون له هذه من الشيرم في سم عاوي والشيرم يفتح الشيرم بوزن حبه  
كما نقله عن ابن عمار عن المصباح وعمار بن ميمون وليس للدهنية  
المعروفة قبل استخراج دهنها حاله كمال فلا يباع بعضها ببعض ولا  
يباع سمسم بشيرم اذ هو في معنى بيع كسبا ودهن بدقه وهو  
من قاعده مدعوية ودرهم والكسب الخالي والشيرم جنسان  
وخاصة ما في بيع الكسب بالكسب انه ان كان مما ياكله لادوية  
فقط الكسب الكتان جاز بيعه متصلا ومتساويا وان كان مما  
ياكله الناس ككسب السمسم والنوز فان كان فيه خلط يمنع التماثل  
لم يجوز الا في يجوز او خلل العنقا فاعس في كل هذين الامرين  
اخذها بالآخر او اخذها في هذين هاتين واختلاف الجنس جاز في بيع  
احدهما بالآخر وكل جنس فيها ما اخذ الجنس او اخذت او في  
احدهما واخذ الجنس لم يجر بيع بعضها ببعض فلا يباع خلل الشير  
تخل الزبيب لان الما بينهما وهو ربوي فيصير من قاعده مدعوية

ودرههم

ودرههم فلا يدان يكون الما عذبا حل وتعتبر في لبن اي في هذه  
المائنة الكسبة لينا سب قولهم بعد لنا وسمنا لينا هو وما بعده  
احوال لكن عاوي التاويل في كل قبا النسبة للاول فتدبره باقتضا  
بحاله لم يتغير وبالنسبة بعد للاخيرين تغديره صا لرا سمنا ونحوها  
شيئا فاستحق سمنا البقرة ان يتراب مع العسل تنفع من سرب السم  
القال ومن لذغ الحيات والعقارب ه عبد البر وقوله في او  
بعضا هذا من عطف الخاص على العام فليس قسما للبن فيما عطفه  
وبالسم واليزيد فانه كان فيه زبد لم يبع عطفه ولا يزد ولا يسم  
لان يبيع من قاعده مدعوية ودرهم زبي وتكون من عطف الخاص  
فيه شي بل هو متغاير لان قوله لينا بحاله اي ليس سمنا ولا يفسر  
تكون الخبيث قسما للبن الثاني وقسما من الاول وبجاءة منهم  
من جعل المص الحديق قسما للبن مع انه يسم منه اراد به لانا  
باعتبار ما حدث له من الخس حتى صار كالنقيم له وان كان في الحقيقة  
قسما فان من اعتد عن كثره ولعل هذا مع قسمة العطر من قول  
ان ههنا بحاله صر فاربع لكل من الثلاثة قبله وان كل من الثلاثة  
اذ اختلفت بعينه لا يصرح ببيع بعضها ببعض بل ولا بالنعمة وتوالا  
الا في اما المشرب الثلاثة اية اذ هو محذور القيد الراجح  
للثلاثة وان كان في قوله وبيع بعض الخبيث الفرق ببعض اقسام  
ان القيد راجع للاخير فقط لكن لا نظر في هذا الابهام لان رجوعه  
للثلاثة ازيد وفي اخر كلامه ما يشير الى انه لو كان كسب السم  
حيث قال اما قبل الشيرم فلا يجوز وذلك لاجل المائنة وهي سم  
من يشترط ان يكون كل منهما صافيا من المائنة ببيع بعض اللبن  
عبارة من المواج الذين اي فيجوز بيع الرائب بالخليبا ولا يباع  
يكون ما يجوز المسكوب الخ اي لما مر من قول ولا يفرغ الاستواء  
في القليل المتفاوت ولو لم يكن فيه ان القائل اكثر لكانت من غيره اما  
ان ما يجوز الكمال منه اكثر مما يجوز من غيره ولم يظهر وجه عدم  
المبالاة بهذا قائل من الخاسر لانا المتضمنة قالوا المراد به ما بين

مكالم